

الأحياء السكنية الجديدة وسوسيولوجية الممارسة

New residential neighborhoods and the sociology of practice

العيد شريفة¹ * ، العربي إيشودن²

¹جامعة أبو القاسم عبد الله (الجزائر)، cherifa.elaid@uiniv-alger2.dz

²جامعة أبو القاسم عبد الله (الجزائر)، lichboudene@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/07/15

تاريخ القبول: 2021/06/27

تاريخ الاستلام: 2021/05/06

ملخص:

أتت الأحياء السكنية الجديدة كحل استعجالي فرضته وتقيدت به الدولة الجزائرية للتقليل من حدة مشكلة السكن التي لا طالما كانت ولا زالت العائق الذي أرق حياة المواطن لعقود من الزمن، فوجود هذه الوحدات السكنية في مجتمع المدينة مهد لظهور أشكال جديدة لمفهوم الممارسات الاجتماعية، والتي تفرعت عنها تنوعات في العلاقات الاجتماعية من بينها علاقات الجيرة التي قوامها التساند المستمر من أجل الحفاظ على حسن الجوار وتقوية الروابط الاجتماعية والاتحاد على دفع الضرر والفساد داخل هذا النسيج الحضري، أن هذه الأحياء السكنية أصبحت مخبرا مجهريا لشتى أنواع الدراسات التي تهتم بنوعية وجود الممارسات الاجتماعية بين الأفراد وذلك وفقا لسياسات الترحيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية والتي كانت مبنية على ميكانيزمات وأساليب مدروسة لامتناس أكبر عدد ممكن من السكان الذين يعانون من مشكلة السكن.

الكلمات المفتاحية: الأحياء السكنية الجديدة، الممارسة الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية

Abstract:

The quarties come as an urgent solution imposed by the Algerian state to reduce the housing crisis which was and is still an obstacle for the citizens life. for many years ago and the existence of these quarties in the urban society gives the way for the emergence of new forms of social practices that branched out verity of social relations as the neighborhood its strength is a continuous support to maintain neighbourhoodliness and strengthening social ties and the union to fight corruption within the cultural life. these quarties become as a microscopic laboratory for assessment for many studies that is concerned with the quality of social practices between individuals according to the policy adopted by the Algerian state which was based on the studies mechanism to reduce the housing crisis.

Keywords: New residential neighborhoods, Social practices, Social relations

1- مقدمة:

يؤرخ العديد من المفكرين بداية عصرنا الحديث بانطلاق الشرارة الأولى للثورة الصناعية، حيث شهد المجتمع تطوراً هائلاً في آليات الإنتاج وظهرت الطبقة الرأسمالية شديدة التطلع إلى الربح السريع، ومن هنا حدثت الطفرة الأولى لإنشاء المجتمعات الجديدة بإنشاء العديد من المدن الصناعية التي افتقرت إلى أبسط الاعتبارات البيئية، الصحية وقواعد تخطيط المدن، ونشأ ما يعرف في ذلك الوقت بمدن الكوكن، على أن هذه المدن الصناعية وما أفرزته من مجتمعات مريضة بيئياً وعمرانيا كانت مولداً لحركة إصلاح واسعة النطاق في مجال التخطيط وإنشاء المدن والتجمعات الجديدة أطلقها وتبناها مجموعة من الرواد المصلحين الذين سعوا إلى إعادة تصحيح فكر ومنهج إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة بما يحقق بيئة صحية ومجتمعاً عمرانياً نموذجياً.

وكان أول من أنشئوا مثل هذه المدن النموذجية سير روبرت، ولينز وجيمس، باكينجهام، على أن التطور الحقيقي وتحول فكر تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة نحو إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة ذات بيئة سليمة إنما ترجع فاعليته الأولى إلى المخطط الإنجليزي إبنز هوارد 1898 حينما دعا إلى ما أسماه بنظرية المدينة الحداثية، وهي تقوم على تحقيق التكامل بين خصائص الحضر والريف بحيث تفرز مجتمعا متوازنا يلبي كافة الاحتياجات العمرانية لقاطنيه.

كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من علماء الاجتماع ممن اهتموا وتطرقوا إلى المفهوم والتطور التاريخي لنشأة الأحياء السكنية الجديدة والذين اتفقوا على نقطة مفادها أن المناطق أو الأحياء السكنية ما هي إلا حلول جاءت للتقليل من إشكالية السكن التي عانت ولا زالت تعاني منها دول العالم عامة ودول العالم الثالث خاصة. (مشنان، 2017، ص354)

2- مفهوم الأحياء السكنية الجديدة:

تعرف المناطق السكنية الجديدة على أنها مجمع سكني يضم عدة مناطق صغرى يرتبط بعضها ببعض بواسطة مجموعة من المؤسسات والهيئات الخدمية التي تقع في حدود 1000-1200م.

أما المنطقة السكنية الصغرى، أو وحدة الجيرة، فهي مجموعة متكاملة من المجموعات السكنية تتميز بخصائص متجانسة، وهي أكثر من مصطلح جغرافي، وتضم وحدة الجيرة المساكن والهيئات، والمؤسسات الثقافية ذات الخدمات اليومية والمستمرة كالمدارس، الحدائق الملاعب، محلات البيع والشراء، فعملية تحديد الكثافة السكانية تستهدف معرفة مدى تمتع سكان بآماكن الفضاء، والتي تسمح بالإضاءة والتهوية والترقية، وتحدد ارض وحدة الجيرة بالشوارع المأهولة، وكقاعدة عامة تكون واقعة خارج منطقة المواصلات العامة الحديثة، فعلى المخطط الحضري أن يضع في اعتباره العادات الاجتماعية والمظاهر الفيزيائية للمجتمع، كذلك المسافة التي يقطعها الفرد من منزله إلى السوق للحصول على احتياجاته، والمسافة التي يقطعها الطفل الفرد من منزله إلى السوق للحصول على احتياجاته، والمسافة التي يقطعها الطفل من منزله إلى المدرسة. (قماس، 2005-2006، ص79-80)

في حين يعرفه مجموعة أخرى من الباحثين على أن الحي السكني الجديد هو مجموعة من المشيدات السكنية الحديثة والتي تتكون من حديد وأسمنت، في شكل عمارات ذات نمط هندسي ضخم يلبي احتياجات سكانه. إذ يتميز الحي السكني الجديد باكتظاظ والتصاق العمارات ببعضها البعض مما قد يؤدي إلى غياب الهدوء على

مستوى المسكن، الرواق المشترك وحتى الحي بأكمله كحلقة محورية تجمع قاطنيه، كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية التعاريف التي كنا قد اطلعنا عليها أن هذه الأحياء السكنية تحتوي على كافة الشرائح الاجتماعية معناه يوجد هناك: **Une Mixité Sociale** التي من شأنها أن تخلق نوعاً جديداً من العلاقات الاجتماعية وتشكل أشكالاً جديدة من التجمعات السكنية التي قد تفتح المجال للدراسات البحثية المهمة بهذا من المواضيع.

كما تعرف الأحياء السكنية الجديدة على أنها مناطق سكنية تشتمل على مجموعة من الشروط التي تجعلها قائمة ككيان عمراني منها العلاقات الاجتماعية كالتعارف والزيارات والقيام بأمور مشتركة كالتجمعات وشتى صور التكافل بينهم، محتوى اجتماعي ووظيفة محددة هي التي تكون حدود الحي. (فارس الهيتي، 2009، 102)

وعلى حسب محمد أحمد عبد الله فإنه يعرف الأحياء السكنية الجديدة على أنها مساكن حضرية تختلف من بيئة لأخرى ومن مكان لآخر بسبب المناخ وطبيعة كل منطقة إذ أن الإنسان يكون بيئته والبيئة بدورها تكونه فكلما نكتسب ممارسات وعادات في حياتنا اليومية فرضتها علينا المدينة التي نعيش فيها. (أحمد عبد الله، 1975، ص11)

ويصف السوسيولوجيون الأحياء السكنية الجديدة بمثابة النمط العمراني الذي استطاع في مرحلة معينة أن يستجيب لحاجات المجتمع ولو بالقليل يستطيع تسجيلها لتفاديها مع الزمن.

وفي تحليل آخر لرواجي سناء في أطروحة الدكتوراه الخاصة بها والمعنونة بـ "الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة فإنها اعتبرت المناطق السكنية الحضرية مجموعة من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا المشاكل الحضرية التي عرفت منذ الاستقلال هي عبارة عن تحولات جذرية لمشاكل مستعصية، فجاء اختيار منطقة حضرية جديدة لأسباب مختصرة.

- 1- عدم وجود توازن بين النمو العمراني والنمو الديمغرافي أثر في سياق التحضر، كما أن فشل برامج الدولة في الارتقاء بمستوى أداء المدن الجزائرية لخلق بيئة منسجمة ومتناسقة، وتزايد أزمة السكن إلى تفاقم الوضع فيها بسبب العجز في إنجاز البرامج السكنية والمرافق التابعة لها.
- 2- قصور وعدم إدراك حجم التغيرات والاحتياجات الحضرية، لأن كل الاهتمام كان منصباً نحو ما يعرف بالثورة الصناعية، الثورة الزراعية، في وقت كان القطاع الحضري يحتاج إلى تدخل محكم ومدرّس.
- 3- سياسة المناطق الحضرية الجديدة التي هي وليدة الوضعية الراهنة للمدن الجزائرية كروية استشرافية لها، وحلول للمشكلات التي تعانيها، كما أنها إدماج وانخراط جماعي للمجتمع في النماذج التنموية السائدة والقضاء بصفة جذرية على الأحياء الهشة. (رواجي، 2020، ص101)

3- أسباب نشوء الأحياء السكنية الحضرية الجديدة:

إن أسباب نشوء الأحياء السكنية الحضرية الجديدة يعود إلى العديد من الأسباب والعوامل التي مهدت لظهورها نذكر منها:

- 1- فشل مساعي الدولة في الارتقاء بمستوى أداء المدن الجزائرية لخلق بيئة متناغمة ومريحة أيضاً بطء النمو العمراني مقارنة بسرعة النمو الديمغرافي ما انعكس مباشرة وأثر في سياق التحضر.

2- تضخم وتفاقم أزمة السكن التي وصلت إلى وضع متأزم بسبب تراكم حجم العجز في إنجاز برامج السكن والمرافق التابعة لها.

3- تنصيب الاهتمام بالجهد والمال والوقت حول الصناعة وإهمال حجم التحولات والمطالب الحضرية في الجانب الحضري.

4- تغيير وجه المدينة الجزائرية التي كانت مشوهة بالأحياء القصديرية فكانت المناطق الحضرية الجديدة فلسفة جديدة لإعمار المناطق الجغرافية في الوسط الحضري بوجه جديد من الأبنية والعمارات السكنية التي تتوافق مع شروطها ومستلزماتها.

5- جاءت المناطق السكنية الحضرية الجديدة كرد فعل على التشبع الذي حصل في السوق العقارية الرسمية في المدن وهو يمثل رافد إضافي لعملية إنتاج المجال الحضري، موجه للخارجين عن السوق الرسمية يتعدد الفاعلون فيها، وتنوع فيها أشكال واستراتيجيات التعمير وقد توطن في مناطق الفصل بين المدن والأطراف ذات الطابع الريفي، وفي الجيوب الحضرية والشاغرة في المناطق غير الصالحة للتعمير، وحول محاور الطرق ومناطق الارتفاق وأنتج أشكالا عمرانية متعددة، كالبناء الذاتي في شكل تخصيصات غير قانونية بأشكال عمرانية راقية أحيانا وفي شكل تلقائي أو أكواخ أحيانا أخرى وكان انتشاره واسعا في مجال المدن وصورة توزيعه عكس واقع الاختلافات والفوارق الاجتماعية بين السكان. (بن سعيد، 2007، ص 99-100).

3- أساليب تحقيق أهداف الأحياء السكنية الجديدة:

بغرض تحقيق أهداف التجمعات السكنية الجديدة يجب إتباع عدة أساليب لهذا الغرض ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- تقوية الإحساس بالترابط الاجتماعي بين أفراد المدينة الجديدة.
 - الاستفادة القصوى من عملية المشاركة الشعبية في كل مراحل التنمية بدءا من عملية اتخاذ القرار والإنشاء.
 - إيجاد آليات تنفيذ صحيحة لإدارة المدن الجديدة بما يخدم سكان تلك المدن.
 - وجود عملية تقييم مستمرة وفعالة للمدن الجديدة في جميع مراحل النمو. (مشنان، 2017، ص 356)
- أما سناء رواجي فلقد استخلصت مجموعة من النقاط خاصة بمبادئ وأهداف الأحياء أو المناطق الحضرية الجديدة سنذكرها كالاتي:

1- رفع طاقات استيعاب المدن الجزائرية في ميدان السكن والتجهيزات باستعمال تقنيات متطورة عن طريق إنجاز منشآت البنية التحتية، حل المشكلة العقارية، تعيين الأراضي، القابلة للتعمير داخل المحيط العمراني أو في مناطق التوسع المبرمجة في المخطط الرئيسي للتعمير **PUD** على المدى القريب والمتوسط، إذ تخضع مناطق السكن الحضري إلى جملة من الاشتراطات القانونية والموصفات التقنية المستوحاة من تجربة **ZAC** في فرنسا. (رواجي، 2020، ص 102).

4- شروط قيام الأحياء السكنية الجديدة:

- لابد من تطبيق مخطط تعمل على تفعيله وتجسيده السلطات على أرض الواقع، ومن بين الشروط الواجب توفرها لقيام أحياء سكنية جديدة متكاملة نذكر ما يلي:
- 1- خدمات تعليمية كافية حسب عدد السكان (مدرسة ابتدائية، روضة، او دار حضانة على الأقل).
 - 2- خدمات صحية حسب الكثافة السكانية (مركز صحي على الأقل).
 - 3- خدمات ترفيهية متنوعة تناسب كل الأعمار (ألعاب أطفال، ملعب، شباب، حديقة عامة، مركز ترفيهي نسائي، مقهى عام، مقهى انترنت، مكتبة عامة).
 - 4- سوق تجاري يكفي لتوفير الحاجيات الأساسية للسكان.
 - 5- مسجد يسد حاجة سكان الأحياء.
 - 6- محطة وقود لسد حاجة السكان من الغاز والبنزين والنفط وغيرها.
 - 7- خدمات بلدية لجمع النفايات، بعد تحديد مراكز معينة لجمع النفايات تخدم كل عمارة سكنية.
 - 8- خدمات اتصال كافي كخطوط إيصال شبكة الانترنت وخدمة الهاتف الثابت.
 - 9- خدمات أمنية ودفاع مدني
 - 10- توزيع مناطق خضراء وساحات ضمن الوحدات السكنية والتي تعد متنفس للأطفال الصغار.
 - 11- توفير مواقف سيارات كافية ضمن الوحدات السكنية وعند مراكز الخدمات.
 - 12- منع المرور النافذ بوسط الأحياء وتفضيل العمل بأسلوب الطرق المغلقة.
 - 13- توفير ممرات للمشاة تربط بين كل أجزاء الأحياء لغرض التنقل من خلالها نحو الخدمات دون الحاجة إلى استغلال السيارة، وفي تلك العملية فوائد عديدة منها: تحقيق الأمان للسكان، كما تحقق منفعة صحية، حيث تعد رياضة المشي شيء مهم لكل إنسان.
 - 14- توفير خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء وصرف صحي ضمن الممرات الرئيسية إذ من خلال ملاحظة النظام التخطيطي في مدتنا فإنه من المؤسف أنه تفتقد على المبادئ الأساسية في التخطيط، حيث لم يطبق نظام الأحياء السكنية أو المحلة السكنية، ويتم تخطيط مجتمعات من الأبنية اليتيمة التي لا تتوفر فيها الخدمات المطلوبة ولا تحقق الأمان الكافي لسكانها، ويعود ذلك على الجهل في تخطيط المدن والذي يتم إسناده إلى كوادرات قد تكون هندسية وليست تخطيطية، علما أن التخطيط شيء والهندسة شيء آخر ولكن يكمل بعضهما الآخر، فالتخطيط الحضري هو تخطيط المدينة وتوزيع استعمالات الأرض إذ بعد الانتهاء من مهمة التخطيط يبدأ عمل المهندس في تصميم تلك الاستعمالات حسب ما يحدده المخطط، ونظرا للتداخل المذكور في المهام المذكورة أعلاه، كثرت مشاكل مدننا غدت تحولت إلى بيئة غير آمنة وغير صحية، وعليه نحتاج إلى وقفة جادة في بناء أجيال قادمة تمتلك القدرة على توفير البيئة الحضرية المناسبة من خلال التخطيط السليم وفق الأسس والمعايير التخطيطية الصحيحة. (أسس تخطيط المجاورة السكنية المحلة، www.araburban.net)

5- المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الجديدة:

يتم تحديد المناطق الصالحة للسكن بعد إجراء تحليل الملائمة الذي يقوم دراسة وتحليل خواص الأرض الطبيعية وبيان مدى ملائمتها للعمارة والبناء، وعادة يتم تحديد مناطق الاستعمال السكني في التجمع العمراني من خلال أنماط توزيع استعمالات الأرض فيه وطبيعة العلاقات القائمة بين هذه الاستعمالات، وعادة ما يتم مراعاة مجموعة من الاعتبارات المكانية عند اختيار منطقة ما لأغراض الاستعمال السكني وأهم هذه الاعتبارات ما يلي:

- سهولة الوصول والحركة والتفاعل المكاني مع الاستعمالات الأخرى.
- سمات مكانية وموضوعية آمنة.
- بعد المنطقة من استعمالات الأرض غير المرغوبة أو ذات الآثار السلبية مثل المناطق الصناعية والمطارات.

• سمات طبيعية مناسبة تسمح بالنمو والتوسع العمراني.

أما الاعتبارات التخطيطية التي لا بد أيضا من تحديدها وأخذها بعين الاعتبار فاهمها:

- الكثافات السكانية والسكنية في المنطقة.
- التنوع في تصميم المباني السكنية.
- الخدمات اللازمة كما ونوعا.
- توازن المساحة السكنية مع مساحات الاستعمالات الأخرى. (مُجد غنيم، 2011، ص113)

6- تصنيف المساكن في التجمعات العمرانية:

يمكن تصنيف المساكن في التجمعات العمرانية تبعا لمجموعة من المعايير التصنيفية، وعادة ما تدرج التصنيفات المعتمدة في الدولة أي دولة ضمن قانون التنظيم فيها.

وأهم معايير تصنيف الإسكان هي:

1- معيار الكثافة السكانية: تصنف المساكن أو الوحدات السكنية بسبب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع مختلفة كالآتي:

- مساكن بكثافة سكنية عالية.
- مساكن بكثافة سكنية متوسطة.
- مساكن بكثافة سكنية منخفضة.

2- معيار نوع الوحدة السكنية: وتصنف المساكن هنا إلى:

- مساكن منفصلة.
- مساكن متصلة أفقيا.
- مساكن متصلة عموديا (عمارات أو مجمعات سكنية). (مُجد غنيم، 2011، ص114)

3- معيار المستوى الاقتصادي: وتصنف المساكن إلى:

سكن أ، سكن ب، سكن ج، سكن د، سكن هـ، مساكن خضراء، سكن خاص.

ويكون لكل نوع من هذه الأنواع من المساكن أحكام خاصة به يحددها قانون التنظيم بوضوح من حيث نسبة المساحة المبنية إلى مساحة قطعة الأرض الكلية، والخدمات، والارتدادات والموقع والخصوصية وعامل السلامة والأمان.

4- معيار حجم الأسرة: وتصنف المساكن هنا إلى:

- سكن عزاب، سكن أسرة نووية، سكن أسرة ممتدة.
 - واهم الجوانب السكنية التي يتم التركيز عليها في عملية الإسكان العمراني ما يلي:
 - الكثافة السكانية والسكنية.
 - عمر أو تاريخ الوحدة السكنية.
 - مادة البناء للوحدة السكنية.
 - طراز تصميم البناء للوحدة السكنية.
 - ارتفاع البناء للوحدة السكنية.
 - مساحة الوحدة السكنية.
 - نسبة المساحة السكنية إلى مساحة التجمع العمراني الإجمالية.
 - معدل الانشغال المساحي/ عدد الأفراد لكل غرفة.
 - الخدمات المتوفرة في الوحدة السكنية.
- ويمكن أن يضاف إلى كل ما سبق ذكره، كل ما يتعلق بالتركيب السكاني والإثنوغرافي (العرق) للأسرة المقيمة في الوحدة السكنية. (نجد غنيم، 2011، ص 115-116)

الجدول 1: الكثافات السكنية حسب حجم التجمع وطبيعة الأرض:

الكثافة السكانية نسمة / هكتار		نوع التجمع العمراني
مناطق مرتفعة	مناطق مستوية	
75-45	125-75	مدن صغيرة
90-60	150-100	مدن متوسطة
90-60	150-100	مدن كبيرة
-	175-125	مدن مليونية

المصدر: سناء رواجي، الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية، 2020، ص 91-92.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنه غالباً ما تتباين الكثافات السكنية في التجمعات العمرانية المختلفة نظراً لاختلاف أحجام التجمعات العمرانية وطبيعة الأرض التي تقوم عليها.

7- تقييم تجربة الجزائر فيما يخص المناطق السكنية الجديدة:

- كغيرها من مختلف السياسات الحضرية وجهت لنموذج مناطق السكن الحضري الجديدة عدة ملاحظات كعدم تحقيقها الأهداف المرسومة، وأنها أدت إلى ظهور مشاكل حضرية أكثر تعقيدا أو تشعبا، تفتقد إلى حيوية المدينة رغم أنها صممت لتستجيب لهندسة معمارية عصرية.
- كما أنها تحولت خلال فترة قصيرة إلى مجالات بدون هوية تعاصر الأنوية الحضرية القديمة، تفقدتها أصالتها وتشكل مصدرا للقلق وضيق التنفس لدى السكان ووكرا لانتشار الأمراض الاجتماعية.
- كما أن لسوء تحديد مفهوم هذه المناطق الحضرية الجديدة، وعدم إعطائها الوظائف الأساسية التي تدرجها في مسار تنمية عمران المدن.
- غياب كامل لمشروع حضري جزائري ولسياسة وطنية للمدينة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية، وكل ما يتعلق بهوية وتقاليد المجتمع الجزائري
- سياسة مستوحاة من الخارج وعمليات التقييم تؤكد أنها لم تنجح في إتباع نسيج حضري مؤهل ، الذي خلق مشاكل متنوعة ومن العوامل التي أبرزت جوانب الفشل في هذه السياسة ما يلي:
- نمط معياري موحد تمثل في تكرار نفس نمط المباني المتشابهة، مع عدم الاهتمام بتحسين الإنتاج المعماري ونوعية البناء وغياب المعمار الحضري.
- الوظيفة الأساسية كانت هي الإيواء مع إغفال الجوانب الاجتماعية الأخرى (ضعف علاقات الجوار)
- إضافة إلى تنوع الأصول الجغرافية لسكانها وتباين مستوياتهم الاجتماعية وارتباط السكان بالعمل والخدمات المتوفرة خارج هذه المناطق.
- عدم احترام المقاييس العمرانية الكفيلة برفع مستوى أداء الخدمة الحضرية (انعدام مساحات خضراء، مرافق ترفيهية، ...)
- تجاهل الخصوصيات الخاصة للمجتمع الجزائري (عادات، تقاليد) ما دفع بالسكان إلى إدخال تعديلات على المباني التي تشوه المنظر العام لهذه المناطق.
- نفس النمط المعماري ونفس التجهيزات في المناطق الساحلية وفي الهضاب العليا والصحراء، رغم اختلافها جغرافيا، بيئيا، واجتماعيا.
- هذه المناطق مدرجة ضمن المشاريع العمومية لوزارة التعمير والإسكان، في حين هي ضمن برامج المخطط التوجيهي للتعمير الذي هو الأداة القانونية والتنظيمية الأساسية للتهيئة الحضرية.
- كان لها الأثر والدور الإيجابي في حل مشكلة السكن، وأسهمت في تحديد وتعزيز الحظيرة الوطنية للسكن.
- ومهما يكن فإن مناطق السكن الحضري الجديد، كان لها دور في مواجهة أزمة السكن، باعتبارها أحد العناصر الأساسية للتنمية الحضرية، وإن كانت نتائج هذه السياسة غير مشجعة، فإنه من الضروري تثمين هذه التجربة وإعادة إحيائها وهيكلتها والعمل على استكمال إنجاز المرافق الثقافية والترفيهية والتجارية وحماتها، مع

صيانة وحماية المباني السكنية الجماعية، بخلق إجراءات وهياكل تتولى هذه المهمة، كل ذلك في إطار تفعيل آليات جديدة لنمط الإدارة والتسيير المناسبة لهذه المناطق. (رواجي، 2020، ص 92-93)

8- تعريف الممارسة لغة:

في المعجم الوسيط المدرسي عُرفَ مَارَسَ الشيءَ مَرَّاسًا وممارسة عالجها وزاوله. (الحواري، 2007، ص 1549) أما في قاموس جامعة بيرزيت **Birzeit University** فإن تعريف ممارسة مصدر مارس فهي المداومة، وكثرة الاشتغال بالشيء، مارس الأعمال: عالجها وزاولها. والممارسة هي النشاط الدائم الذي توضع به مبادئ العلم أو الفن موضع التنفيذ ومنهم قولهم ممارسة الطب، ممارسة الغناء، (تعريف الممارسة، <https://ontology-birziet.edu/term/>), كما عرفه صلاح الدين الهواري بأنها طريقة عمل أو طريقة يجب أن يتم العمل بها والممارسات يمكن أن تشمل الأنشطة، العمليات والمواصفات القياسية والإرشادات، مارس، يمارس، ممارساً، ممارسةً، فهو يمارس والمفعول يمارس به.

تكتسب المهارة بالممارسة بالاحتكاك والتدريب، مارس سلطته أي فرَّ منها، يمارس التجارة منذ الصغر. (الحواري، 2007، ص 1549)

9- تعريف الممارسات الاجتماعية اصطلاحاً:

تقول **Madeleine Grawitz** في تعريفها لمصطلح الممارسات في حقل علم الاجتماع: **Manière de faire habituelle soit individuelle (pratique de sport, pratique religieuse) soit collective (coutumes). Pratique sociale : chaque pratique individuelle peut être différente mais chaque individu n'a sa disposition qu'un choix de possibilités par sa condition social (P.Bordieu) (Grawtiz, 2004, P322)**

يشير مصطلح الممارسات الاجتماعية بالجمع إلى حقيقة إنسانية وتقاسم سلوكي بين الأفراد، فالممارسات الاجتماعية هي من الشؤون الإنسانية: العمل، الهوايات، النشاطات اليومية، اكتساب المعارف، التنمية والتطوير الذاتي، الارتباطات كلها من ضمن المساحات الرئيسية لمفهوم الممارسات الاجتماعية، الممارسة الاجتماعية تعرف في علم الاجتماع بأنها طريقة للعمل، فعل فردي أو جماعي اجتماعياً مبلور أو مندرج ضمن سياق اجتماعي، المصطلح يعمل على خلق تصورات مختلفة اعتماداً على المناهج النظرية المختلفة التي تحلل هذه الظاهرة.

علوم الممارسات الاجتماعية هو تخصص متعدد المراجع بحيث يتكون مفهوم الممارسة الاجتماعية المرجعية من ربط الأنشطة التعليمية بمواقف ومهام ومؤهلات ممارسة معينة هذه الأنشطة تتعلق بالقطاع الاجتماعي بأكمله وليس الأدوار الفردية والعلاقة مع الأنشطة التعليمية ليست متطابقة، فهناك فقط مصطلح للمقارنة. (Rouidi, 2011, P31,32)

أما بالنسبة لراد كليف براون فإنه يعرف الممارسة الاجتماعية أنه يمكن فهمها في مساهمتها المباشرة في الحفاظ على النسق الاجتماعي (**Le système social**) فالممارسة الاجتماعية إما موجودة أو غير موجودة

فوجودها يبرزه الدور الفعال الذي تلعبه في النسق الاجتماعي، وبالعكس إذا لم يكن لوجودها فائدة اجتماعية فإنها تختفي ولذلك فإن الممارسة الاجتماعية تشير إلى حقيقة النسق الاجتماعي.

إن الممارسات الاجتماعية هي مجال الدراسة المشترك بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بينما موضوع الدراسة هو الممارسات الاجتماعية ذات البعد الحضري أو المجالي وعلاقتها بالأناسة الاجتماعية أي العلاقات التي تبني مع الآخرين. (بشار، 2015-2016، ص13)

أما تعريف الممارسات الاجتماعية الذي تناولها أحمد موسى بدوي في مقاله "ما بين الفعل والبناء الاجتماعي" بحث في نظرية الممارسة عند بيار بورديو فهي ليست مجرد فعل صادر في الزمن الحاضر، ولكنها فعل موجه من الماضي، فعل تاريخي، فكما لا بد من أن تتصافر عدة ظروف قبل هطول المطر، فكذلك الممارسة، هي محصلة خبرات مكتسبة أو مورثة، تتصافر لتقييم الواقع المعاش، وتحديد طبيعة الفعل الملائم في لحظة ما، لحظة الممارسة، أو هطول المطر، فالممارسة نشاط إنساني، يقوم به فاعل (Agent)، يمتلك قدرة على صنع الاختلاف، ولكنها ليست قدرة ذات متعالية، وإنما قدرة فاعل نشيط مكافح. (بدوي، 2009، ص12)

كما يجدر الإشارة فإن الممارسة الفردية، ليست الممارسة الوحيدة القائمة، فهناك ممارسات جماعية قائمة في المجتمع، تتم في إطار علاقات القوة وصور الصراع والعنف الرمزي داخل المجالات، ويكون موضوع هذه الصور: الحياة/ الإزاحة جزئية أو كلية.

ويتناول سليمان الضاه موضوع الممارسة قائلاً أن الممارسة في التصور الماركسي تدل على مجموع النشاطات التي تهدف إلى تغيير الطبيعة والمجتمع، "لقد آن للفلسفة أن تعمل على تغيير العالم، لا أن تقتصر على تفسيره وتأويله" فهي أي الممارسة المبدأ العام، والقوة المحركة لتطور الإنسانية، سواء على صعيد المجتمع أم على صعيد الوعي، وهي واحدة من أنواع النشاط الإنساني الموضوعي الحسي مثل الإنتاج، التربية، الفن، الإدارة، ... غير أن شكلها الأساسي هو النشاط البشري الهادف إلى إنتاج الخبرات المادية (العمل)، ومن ثم تغيير النظام الاجتماعي وتغيير العلاقات الاجتماعية، فالحياة الاجتماعية في نظر ماركس يجب أن تكون عملية Practical في جوهرها. (تعريف الممارسة، www.aranthropos.com/praxis/)

10- مفهوم المجالات الاجتماعية في ظل نظرية الممارسة لـ Pierre Bordieu

استعمل Pierre Bordieu مفهوم المجال الاجتماعي (l'espace social) ومفهوم العقل (Le champ) كمترادفين لا ينفصلان عن نظريته في الممارسة في الإشارة إلى طبيعة الاستعدادات القبلية والهابيتوسات الاجتماعية للأفراد والجماعات لا تأخذ طابعها العملي والممارساتي خارج دينامية السلطة، القوة، الهيمنة والصراع فوق المجال الاجتماعي، وقد تعلق الأمر بالمدرسة، السياسة، الدين، الاقتصاد، الفن... إلخ بوصفها مجالات عملية لإعادة إنتاج التراتيبات والتمايز الاجتماعي والطبقية، فإنها كذلك عقول تخضع لمنطق خاص في اللعب وفقاً لاستراتيجيات اجتماعية وثقافية يتصارع في إطارها الفاعلون دون القطيعة مع البنيات المنتجة لهم وانسجاماً مع هابيتوساتهم من أجل الحصول على رساميل ثقافية ورمزية تعزز المنطق التناظري والوظيفي لإنتاج العقول الاجتماعية بما يتوافق والحفاظ على "التمايزات" والاختلافات الطبقية المنتظمة لإنتاج وإعادة إنتاج المجتمع. فمن خلال نظرة بورديو لمفهوم المجال فلقد استعمله كأداة تفسيرية وسيطة تربط البناء

الاجتماعي بالممارسة، وتتيح فهم العلاقات والتفاعلات التي تتم في الحياة الاجتماعية ومن ثم فقد أصبحت الممارسة في سياق مستويات بنائية، فالبناء الاجتماعي إذن هو مجموعة من المجالات المستقلة نسبياً والمتجانسة بنائياً. والمجال الواحد يتوسط البناء الاجتماعي والممارسة.

فهو يرى بأن المجال الاجتماعي يتألف من مجموعة مفتوحة من المجالات ذات الاستقلال النسبي وتمثل هذه المجالات مواقع أو مراكز متداخلة فيما بينها، إلا أنها مواقع تتمتع باستقلال نسبي وشبه بورديو المجتمع بالفضاء، فكل جماعة لها وضع اجتماعي له علاقة بالأوضاع المجاورة التي تشبه المجرات في الفضاء، ولذلك يطلق بورديو على المجتمع مصطلح الفضاء الاجتماعي. (تمار، 2020، ص63)

11- أشكال الممارسات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة:

صارت الممارسات الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها لقاطني الأحياء السكنية الجديدة محط دراسة العديد من الباحثين وعلماء الاجتماع بمختلف تخصصاتهم وجنسياتهم، إذ يوجب أن يوظف المنهج العلمي كحلقة وصل بين الباحثين وعينة البحث التي تكون فاعلة في إنتاج شتى أنواع الممارسات الاجتماعية، حيث ركز الباحثون جهودهم على تحليل هذه السلوكيات من خلال إجراء مسح دائم ومستمر إذ تعتبر دراسة الممارسة الاجتماعية من الدراسات المهمة والصعبة في آن واحد وذلك لأنها تقتصر على المجتمع والفرد كأداتين مهمتين في الوصول إلى نتائج دقيقة بدرجة عالية.

إذ سنعرض من خلال هذا العنوان شكلين أساسيين في تطبيق مفهوم الممارسات الاجتماعية لدى عينة بحثنا وهما كالآتي:

أ- **التواصل الاجتماعي:** تشير معظم النظريات الاجتماعية كيف يشرع الأفراد والجماعات في الحصول على ما يريدونه من خلال ما يعرف بنظرية "الفعل الاجتماعي" الذي يتم بدور يتم بدوره على الحاجة والتفاعلية، بمعنى أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه لهم وأن هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي والمتمثل في مختلف طرق التواصل يتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها الفرد في تعامله. (طرية، 2011، ص21)

وبالعودة إلى التعاريف في حقل علم الاجتماع فعرفه الكثير على أنه علاقة بين فردين، أو دولتين، أو مجتمعين، بغرض تحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين. (اسماعيل، 2003، ص30)

أ- العلاقات الاجتماعية

لقد سطر القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة قواعد التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية لترتقي بمجموع المؤمنين إلى أعلى المراتب في الدنيا والآخرة.

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" [سورة الحجرات الآية 13].

فهذه الآيات تثبت مبادئ التواصل الاجتماعي، إذ موضوع التواصل الاجتماعي أمر فطري لا نقاش فيه إذ طبيعة الإسلام في ذاتها تقتضي وجود جماعة متكافلة متكاتفه تقوم بالتكاليف الجماعية. (العبد سكر، 2011، ص5)

إن العلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد على مدار عيشهم هي مهمة اجتماعية صعبة ولكنها مستمرة، فكلما زادت مهارات تكوين العلاقات وتفعيل أساليب جديدة للحديث، كان للتواصل مصداقية وفعالية.

إذ الفرد القاطن في هذه الأحياء السكنية الجديدة يتشارك مع جاره في معظم مظاهر الحياة اليومية التي قد نستخلصها في نقطة:

- الجيرة والعلاقات الاجتماعية:

هي ذلك العالم الصغير الذين يشتركون فيه مثلاً: التساند المستمر من أجل المحافظة على علاقات الجيرة القائمة بينهم ومنهم من يرى بأن علاقات الجيرة تكاد تكون قرابة وما يؤكد صحة افتراضاتهم هي الانتماء الجغرافي وآثاره في خلق نفس الظروف إذ استمرارية الجيرة بطابع التعاون التلقائي والشعور بالانتماء الجغرافي يجعلهم يشتركون في العديد من العادات والتقاليد ، بحيث يمكن لهذه العلاقات الجوارية أن تتطور وتمتد إلى علاقات طويلة الأمد فمثلاً الطفل الصغير منذ نعومة أظفاره يتردد على بين جيرانه ومنزله بغرض المساعدات الودية القائمة على تبادل المصالح واتسامها بطابع الإحسان. (بن سعيد، 2007، ص38)

أما بالنسبة للمستوى الثالث فإن وورث يؤكد على أن المدينة في هذا المستوى تكون ذات كثافة سكانية عالية جداً، ومن صفات المجتمع المدروس أنها متغيرة وغير متجانسة بدرجة أكبر من المستوى السابق إذ يكاد يكون مفككا.

إذ تلجأ الهيئات والحكومات المعنية إلى القوة بغرض السيطرة وذلك لان التنظيم الاجتماعي يمتاز بصفة التعقد كما يحتاج إلى تطبيق القانون وإرساء النظام العام. (المعموري، 2009، ص160)

ب- التكافل الاجتماعي:

قال الرسول ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحُمى والسهر".

من هذا الحديث الشريف نستهل ما لاحظناه في موضوع دراستنا فكما سبقت وأشرنا أن المعطيات التي جمعناها فيما يخص مهارات الجيران اتجه بعضهم البعض تركت في أنفسنا أثراً بالغاً من التعجب ولربما التساؤل: هل طبيعة المجتمع التي نحن بصدد دراسته تجاوزت سقف توقعاتنا؟ سنحاول الإجابة على هذا من خلال الدراسات التي تناولت التكافل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية ومحاولة إسقاطه على ما لاحظناه من تصرفات وسلوكيات يجدر بنا تسليط الضوء عليها من خلال هذا المقال العلمي.

إن التكافل الاجتماعي والتشارك في كل شيء هو أساس بناء المجتمع وظهر ذلك من القدم في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار واقتسام أموالهم وممتلكاتهم، وتوحدتهم ضمن بوتقة المجتمع الإسلامي.

أما بالنسبة لمصطلح التكافل الاجتماعي في المفهوم الحديث فيقصد به اجتماع أفراد المجتمع على المصالح المشتركة فيما بينهم، وإن يكونوا يدا واحدة ضد المعوقات الفردية والجماعية التي تواجههم، ويتحدوا على دفع الضرر والمفسدة عن جميع أفرادهم، والوقوف على كل ما يواجهه أفراد المجتمع الواحد، من مساعدة للمحتاج وإغاثة الملهوف وحماية الضعيف، وتكريم من يستحق التقدير، والنظر إلى كل من لديه حاجة خاصة، والوقوف إلى

جانب بعضهم البعض في دفع المظالم وتسوية الخلافات وتقريب وجهات النظر بين أفراد المجتمع الواحد. (تكافل اجتماعي، www.sotor.com)

فلقد اعتنى الإسلام بالتعاون الجماعي عناية عظيمة وبلغ فيها غاية بعيدة، إذ جعل المؤمنين جسما واحدا أعضاؤه الأفراد، فكل فرد من أفراد المجتمع عضو فيها، يعاون سائر الأعضاء على اكتمال الصحة ووفرة السعادة، فصحة الأفراد وسعادتهم من صحة المجتمع وسعادته، ومن مظاهر التكافل الاجتماعي على مستوى المجتمع أن نص القرآن الكريم على الأخوة باعتبارها العلاقة التي تربط المؤمنين وأن الرباط الذي يجمعهم هو رباط الأخوة، فأخوة الدين هي أعظم وصال وهي من النعم التي تفضل بها على عباده كما أنها طريق الأمان من الوقوع في الأمراض الاجتماعية حيث قال النبي ﷺ: "لا تحاسدوا ولا تشاحنوا ولا تباغضوا ولا تعابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى ها هنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه". (بوشريف، 2009، ص112)

• أشكال التكافل الاجتماعي :

أن للتكافل الاجتماعي أشكال وأنواع بين أهالي الأحياء الجديدة قد اختلفت باختلاف التمثيلات الذهنية لمفهوم التكافل الاجتماعي، سنذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- جمع الإعانات للعائلات المعوزة أو المتدنية اقتصاديا:

إن الحي السكني عبارة عن مجتمعات سكنية تضم مختلف العائلات من مختلف المناطق بتصنيفات اجتماعية الأمر الذي دفعنا إلى جش نبض روح الإنسانية في هذا الحي فكما هو متعارف عليه فإن عملية جمع الإعانات للفئات المعوزة تكون إما عن طريق لجان الأحياء التي تشرف على قائمة العائلات البسيطة، النقطة الثانية تكون بتعيين رجل من الحي بمواصفات معينة لتسليم الإعانات إلى الأهالي المعنية يدا بيد. ولربما أن مساهمة المسجد في خلق ذلك النوع من التضامن والتعاون الاجتماعي له أهمية كبيرة في تثبيت وترسيخ قيم ومتطلبات التعاون الجماعي والذي يعم بالفائدة للصالح العام.

الأمر الذي أردنا الإشارة إليه أن عملية جمع التبرعات هته لفائدة العائلات المعوزة القاطنة بالحي قد تختلف ممارستها وتسمياتها من منطقة إلى أخرى ففي منطقة القبائل يوجد ما يسمى التوزيع التي هي في الأساس هبة تضامنية تقوم على مبدأ التعاون بين أفراد المجتمع الواحد، وذلك في إطار تجسيد روح التكافل والعمل الجماعي الذي يقضي على الفرقة، أين يقوم أفراد الحي أو القرية بإعانة صاحب الحاجة دون أن يطلب منهم أو يدعواهم لذلك، لأن المنطلق الذي يعملون به هو مبدأ المساعدة الذي لا يحتاج إلى دعوة مسبقة فالمبادرات التي تتطلب التعاون والتضامن بين أبناء المجتمع الواحد عديدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: المساعدة في بناء مسكن، قتل الكسكسي، النسيج والأشغال الفلاحية، مثل عملية الحصاد، جني الزيتون وتسييج الأراضي، غرس الأشجار، شق الأشجار وإزالة مخلفات الفيضانات...إلخ، إذ يعتبر نظام التوزيع نظاما تعاونيا اجتماعيا يحمل دلالات عميقة وراسخة في المجتمع الجزائري حيث تحقق، أهدافا كثيرة وإنسانية في نفس الوقت، فهذه الهبة التضامنية للعائلات المعوزة سواء كانت في الأحياء السكنية الجديدة وفي مختلف مناطق الجزائر تساعد على حل

المشاكل وتقوي الروابط الإنسانية بينهم، فالشكل المتميز بدون أن ننسى مما ذكرناه سابقا فإن المرأة هي الماكينة لمتتين العلاقات بين الجيران وتأصيل علاقات المحبة إذ علاقات الجيرة تنفي كل من الصراع والشجارات اليومية المعرض إليها أهالي الأحياء السكنية الجديدة. (شويشي، 2005-2006، ص82)

12- الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالممارسات الاجتماعية

لقد قام العالم الأمريكي **Lewis Worth** لويس وورث بدراسة حول المدينة وعلاقتها بالسلوك البشري وقد وجد بأنه هناك ثلاث عوامل تؤثر في سلوكية الإنسان داخل المدينة: (حجم المدينة، عدد السكان، تغيير خواص السكان) الذي بدوره هذا السلوك ينقسم إلى ثلاث حسب وورث:

في المستوى الأول تكون التجمعات البشرية في المدينة صغيرة، حيث ما يستهلكه الإنسان يوميا من طاقة لغرض التعامل والتفاعل الاجتماعي يكون قليلا نسبيا، حيث أن المدينة تتميز بمجموعة قليلة من السكان يلتقون مع بعضهم البعض يكون وجهها لوجه إذ تقوم العلاقات الاجتماعية على الأسر التي تعد على الأصابع وعلى المعلومات الكاملة لكل شخص، إذ علاقاتهم تكون مبنية على أساس العاطفة أكثر من المنفعة، إذ خواص سكان هذه المدينة تكاد تكون قريبة من بعضها البعض من حيث التجانس.

بالنسبة للمستوى الثاني تكون كثافة المدينة أكثر من سابقتها، حيث يكون السكان أكثر تغيرا في الخواص (**Heterogeneous**)، بحيث أن أسلوب التعامل والتصرف البشري يكون مبنيا على المنفعة أكثر من العاطفة، والجدير بالذكر أن سلوكيات الإنسان في هذا المستوى مبني على درجة التعلم، العادات والتقاليد، كموقع السكن حجم الأسرة ونوعها، النسب والمكانة الاجتماعية وكذلك الدين. إن سلوك الإنسان يكون معتمدا على العقل والمنطق.

وفي سياق آخر فإن الراغب الأصفهاني: أن الاعتماد والعمر هي الزيادة التي فيها عمارة الود أما من العمارة التي هي حفظ البناء أو من العمرة التي هي الزيارة، أي عمارة الود.

وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى (على الأرض): "واستعمركم فيها" هود الآية 61.

وحسب الأصفهاني أن: أعمرته واستعمرته إذا فوضت له العمارة، لقد كلف الله الإنسان بتعمير الأرض أي عمران الإنسان للأرض، وهو وجه من أوجه الرسالة التي كلف الله الإنسان بأدائها في صيغة الفرض. إن العمارة لا تنحصر في البناء المادي بل كل المجالات بما فيها الاقتصاد، الزراعة والصناعة وغيرها، كما تشمل صلاح النفوس، والعواطف أي أن لها شقين متكاملين هما الشق الذاتي والروحي.

لا شك أن الإنسان يهيئ ويكيف مسكنه حسب ممارساته الاجتماعية وثقافته بصفة عامة، إذ أن العمران هو تنظيم الإنسان لحياته الاجتماعية سواء كانت الداخلية في مسكنه أو الخارجية في حياته العامة، إذن التنظيم الاجتماعي للعمران هو تنظيم للممارسات الاجتماعية بكل أنواعها وأشكالها، وهنا يظهر جليا العلاقة الطردية بين العمران والممارسات الاجتماعية، ففي حالة المدينة الإسلامية يظهر تأثيرها فيما يلي:

1- في تقسيم وتوزيع الخطط

2- في هيكلية المدينة الإسلامية

3- في موقع المسجد

4- في المسكن

5- في الطرقات

6- في المرافق العامة

ومن كل ما سبق فإن الإنسان يهيئ مسكنه حسب ممارساته الاجتماعية وثقافته بصفة عامة، إذ أن العمران هو تنظيم الإنسان لحياته الاجتماعية سواء كانت الداخلية في مسكنه أو الخارجية في حياته العامة. (بشار، 2015-2016، ص 104-105)

لذا فإن الممارسات الاجتماعية لها علاقة وطيدة ومباشرة بالأحياء السكنية أو العمران المادي إذ ترمز إلى هوية حضرية ثقافية، وإلى ذلك النسق من الاستمرارية الذي يعمل على تكوين الأسلوب الذي ينتهجه أفراد ثقافة معينة اتجاه ما يحيط بهم.

إذ تعتبر الممارسات الاجتماعية التي ذكرناها سابقا سواء كانت كافة أشكال وصيغ التكافل الاجتماعي من نشاطات تضامنية أو حملات تطوعية تبقى من أهم المواضيع والدراسات التي يجب الاهتمام بها في الوقت الراهن، وهذا لما تحمله من عناصر ثقيلة مكونة للتماسك الاجتماعي والارتقاء بالحياة الحضرية وأهمية الآثار الإيجابية التي تخلفها في شتى أنواع الجوانب، التي تتعلق بحياة الأفراد والتي تضمن ديمومة الموروثات الإنسانية والاجتماعية للبشر.

من جهة أخرى تناول **Jean-Yves Authier**

Les pratiques sociales de coprésence dans les espaces résidentiels : mixité et proximité

مفهوم الممارسات الاجتماعية من خلال التواجد المشترك للقاطنين في الأحياء السكنية محلا بهذا أنه هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الممارسات الاجتماعية المشتركة في الأحياء السكنية الحضرية، بحيث أن النتيجة الأولى التي فرضت نفسها بإلحاح هي أن التربية الاجتماعية للحي لا يمكن الحكم منها مسبقا على طرق العيش والتعايش بين سكانها، بعبارة أخرى أن البيانات الموضوعية التي تصف درجة التجانس أو التباين في إطار سكني إذ لا تجعل من الممكن الحكم مسبقا على الطريقة التي تُنسج بها علاقات الجوار والمشاركة في الحياة المجتمعية وطرق الاجتناب والصراعات المفتوحة بين القاطنين.. (Authier, sans année, P103)

وبالتالي فإن الحي المختلط اجتماعيا، فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والديمقراطية لسكانه يمكن أن يكون بنفس السهولة حيا إذ تتعايش المجموعات الاجتماعية المختلفة بنشاط، على سبيل المثال منطقة **Saint-leu** بـ **Amiens** ذلك الحي على العكس من ذلك يجتنب السكان المختلفون بعضهم البعض، أو المناطق التي توجد فيها انقسامات أو توترات قوية بين فئات مختلفة من السكان، مثل التجمعات السكنية الكبرى **MASSY** التي تناولها وعالجها **Madeleine Pemaire et Jean claude Chamboredon** سنة 1970 أو هي **Sillon de Bretagne** التي درسها **Michel Pinçon** في سنة 1982.

وكما سبق أن ذكرنا، فإن الدراسات السوسيولوجية التي ركزت على مفهوم الممارسات الاجتماعية المشتركة في الأحياء السكنية الحضرية بوضوح شديد لإيجابيات مستويات المجاورة في الأحياء غير المتجانسة

اجتماعيا عوض حالات التعايش في أحياء متجانسة اجتماعيا، وفي داخل الدراسات العديدة الأولى من نوعها، والتي ركزنا عليها اهتمامنا أكثر، الأحياء المدروسة متنوعة منها: الأحياء القديمة، مناطق الإسكان الاجتماعي، المجمعات السكنية الكبيرة... إلخ لكن هذا التنوع في الحقيقة، يفضل أن تكون الأحياء غير المتجانسة اجتماعيا التي تم دراستها أن تكون "أماكن مرتفعة" لمراكز المدينة، على أن تكون بالعكس "أماكن منخفضة" للضواحي، بمقولة أخرى: هناك قلة من الدراسات التي تناولت المزج الاجتماعي في "الأحياء الفقيرة"، ومراكز المدن، والقليل من الدراسات التي تناولت أيضا المزج الاجتماعي لأحياء بدون تاريخ (الضواحي)، بالإضافة على ذلك، فإن هذا الاتجاه يعد الأكثر انتشارا وعمومية في العمل المنتج في حقل علم الاجتماع الحضري في فرنسا، فالدراسات المتعلقة بحالات التعايش في كل هذه الأعمال التي ركزت على الأحياء المندمجة اجتماعيا، تلتقي في نقطة محورية عامة مفادها أن مستويات الاندماج والتمازج الاجتماعي على الرغم من الآثار المفيدة التي تقدمها السلطات العامة عن طيب خاطر نادرا ما تؤكد علاقات اجتماعية قوية بين مختلف فئات السكان في الأحياء الحضرية بما في ذلك عندما تكون هذه المستويات نتاجا واضحا لسياسات التنوع الاجتماعي الاستباقية. (Authier, sans année, P105)

13- ممارسة القاطنين والمسكن:

لقد تناولت أيضا Christine Leférier في مقالها المعنون بـ: **Pratiques de Logeurs de la mixité aux processus de regroupements** مسألة النشاط المفرط للشبكات في الأحياء الحضرية في فرنسا، إذ يتمثل العنصر الأول: في الأخذ بعين الاعتبار المعيار غير الرسمي أكثر بكثير من المعايير الأخرى، وهو معيار التوصية **recommandation** وبعبارة أخرى حقيقة أن الأسرة الموجودة بالفعل في الجمع السكني تدرك أن الأسرة المنافسة يمكن أن تكون حاسمة في القرار. إذ يفترض هذا من ناحية أن الوكيل الميداني "**Agent de terrain**" يتدخل ويمكنه إصدار حكم على سلوك الأسرة القاطنة، زمن ناحية أخرى فإن سلوك هذه العائلة يرضي القاطن، ليعقب طفيفا بأنه هناك ممارسة أخرى تجعل من الممكن تقليل أوجه عدم اليقين في التعايش والتي تتمثل في إدارة القطاعات والمباني والسلام بطريقة متباينة (إذ تختلف المقاييس المأخوذ بها ووفقا للمواقع الجغرافية للحي السكني) مع الأخذ بعين الاعتبار الانشغال الحالي والذي يعتمد على مجموعة من استراتيجيات إدارة السكان "المكانية" هذه على التنوع الداخلي لهذه المجمعات السكنية التي شكلها التشكل الحضري وطرق التمويل وتاريخ الاستيطان.

إذ يستخدم قاطني المواقع المدروسة نفس الاستعارة المكانية المزدوجة التي تميز "قلب الحي" والأطراف، وهذا التمييز غالبا ولكن ليس دائما يتوافق مع الواقع الجغرافي، يحدد قلب الحي بدلا من تلك المباني المركزية، الأعلى والأكثر كثافة من حيث عدد السكان، وتتوافق الأطراف مع المباني الواقعة على مسافة أبعد، أقرب إلى المناطق السكنية المجاورة أو إلى أعمدة التسوق والنقل والأقل ارتفاعا، لكن القلب يشير أيضا إلى قلب المشاكل، المناطق ذات التركيز السكاني هن المجمعات السكنية الكبرى والعائلات غير المستقرة، عن التدهور وجنوح ذات درجة عالية بالنسبة للأطراف. (Lefévrier, sans année, P233)

في حين نجد أن في قلب الحي يتمركز أكبر تجمع للأجانب والعائلات المهاجرة الكبيرة من المغرب العربي وأفريقيا السوداء، بينما الأجانب الأقل تواجدا على الهامش، والأسر الصغيرة هي من أصول أوروبية أو من الجيل الثاني المغاربية، تركز الوافدين الجدد يميل إلى تعزيز وتثبيت الفوارق الاجتماعية بينهم.

وكما ذكرنا سابقا فإن السكن يتضمن مجموعة من أشكال وعلاقات من الآخرين: التعايش في نفس الحي، المشاركة في تقاسم المبنى، أيضا المشاركة في عدد معين من الأماكن العامة (الشارع، فضاءات اللعب،... إلخ) الاستخدام المشترك لعدد من المرافق والخدمات الجماعية، استثمار السكن كمساحة شخصية يعتمد دائما على التفاعل بين المسكن والبيئة الاجتماعية المكانية التي يحدث فيها ذلك، الفضاء الاجتماعي المكاني يعرف إذن على أنه تكوين مختلف من الفضاءات التي تأتي من أقرب مساحة إلى أوسع مساحة، من داخل المسكن إلى سلام العمارة، أو المناطق المحيطة بالمبنى، تجمع المبنى أو الحي، مركز المدينة، إلخ.

ففي الفضاء المأهول إرضاء الاحتياجات البسيطة ليس بالأمر المهم مثل الطريقة والشكل والرمزية التي تتجسد هذه الاحتياجات في الإسكان، على عكس ما تؤكد النظريات الوظيفية للهندسة المعمارية ومتغيراتها المختلفة. الأمر المهم ليس فعل الطهي أو الطبخ مثلا الذي يتم تصوره كتجريد أو ممارسة علمية، ولكن طرق تذوق الطعام الخاصة بمجال ثقافي معين ومجموعة اجتماعية معينة، للوهلة الأولى إذ يبدو أنه من الضروري ولا رجوع فيه إذ نلاحظ أن الإثارة إلى القيم الاجتماعية والثقافية لا تعني بطبيعة الحال أنها كلها إيجابية. بعضها في الواقع قيم سلبية غير مواتية للتقدم وهي عوامل مقيدة ومحدودة. (Lefévrier, sans année, P237)

14- الخاتمة:

بعد استعراضنا لمفهوم الأحياء السكنية وعلاقتها بمصطلح سوسيولوجية الممارسة تبين أن الأحياء السكنية الجديدة هي المخبر الاجتماعي لجميع الظواهر والممارسات التي خرجت إلى الواجهة المجتمعية في السنوات الأخيرة، إذ تضم وحدات سكنية متجانسة مأهولة بالسكان، إذ تتميز هذه الأحياء بالتصاق العمارات ببعضها البعض، الأمر الذي يؤدي إلى غياب الهدوء داخل المسكن وقد يمتد حتى إلى خارجة كما أنها تستجيب لحاجيات السكان فيما يخص المرافق الخدماتية والتعليمية والترفيهية التي قد تحسن من مستوى الرفاهية لدى سكان هذه الوحدات السكنية إن وجود هذه الأحياء السكنية الجديدة في مجتمع المدينة مهد لظهور أشكال جديدة لمفهوم الممارسات الاجتماعية، فهذه الأخيرة تفرعت عنها تنوعات في العلاقات الاجتماعية من بينها: علاقات الجيرة التي يمكن اعتبارها بأنها هي ذلك التساند المستمر من أجل المحافظة على مسن الجوار فيما بينهم، فمنهم يعتبر أن هذه العلاقات علاقات قابلة للتمدد بمعنى تصبح علاقات طويلة الأمد، من بين صور الممارسات الاجتماعية هي: التكافل الاجتماعي بين قاطني الأحياء والاجتماع على المحافظة وتثبيت المصالح المشتركة وعدم تهديمها، والاتحاد على دفع الضرر والمفسدة عن جميع الأفراد المجتمع الواحد، هنا يمكننا القول بأن الأحياء السكنية الجديدة على علاقة تكاملية بمفهوم الممارسة الاجتماعية إذ ترمز إلى هوية حضرية مشتركة التي تجعل من الأفراد ينتهجون أسلوبا معينا اتجاه محيطهم الجغرافي، إذ هذا ما أكدته بيار بورديو عن مفهوم الممارسة الاجتماعية ومفهوم المجتمع إذ استنتج في الأخير أنه

لابد من إطلاق مصطلح الفضاء الاجتماعي لهذه المجتمعات التي تمتاز بصفة الاختلاف عن الجماعات الأخرى وهذا ما يشبه حقيقة المجرات في الفضاء.

- قائمة المراجع:¹

1. مشنان فوزي (2017): التجمعات السكنية بالجزائر ما بين الواقع والتحدي، حالة مدينة باتنة، مقال علمي منشور في مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، العدد رقم 25، ج 1.
2. قماش زينب (2006): التجمعات السكنية الحضرية بمدينة قسنطينة، واقعها ومتطلبات تخطيطها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.
3. صبري فارس الهيتي (2009): التخطيط الحضري، دار اليازوري، الأردن.
4. محمد أحمد عبد الله (1975): تخطيط المناطق الصناعية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر.
5. رواجي سناء (2020): الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، حملة 03 أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة باتنة 1.
4. بن سعيد سعاد (2007): علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي (الوحدة الجوارية رقم 06)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.
5. د. خلف حسين دليمي، أسس تخطيط المجاورة السكنية المحلة: Neighborhood، مسترجع من الموقع الإلكتروني: www.araburban.net تاريخ الإطلاع: 2020/12/04، الساعة 20:04.
6. عثمان محمد غنيم (2011): معايير التخطيط: فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن.
7. صلاح الدين الهواري (2007): المعجم الوسيط، لبنان، دار البحار للنشر والتوزيع.
8. موقع جامعة بيرزيت <https://ontology-birzeit.edu>
9. Madeleine Grawitz (2004) : Lexique des sciences sociales, 8^{ème} édition, Paris, Edition Dolloz.
10. Rouidi Tarik (2011) : Les pratiques sociales et leurs impacts sur l'espace de l'habitat individuel en Algerie, Cas de lotissement Bourmel 4, Jijel, Mémoire de Magistaire, Faculté de constantine.
11. بشار راضية (2016): الممارسات الاجتماعية في قصبة الجزائر بين الاستمرار والتغير، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع الحضري منشورة، قسم علم اجتماع، جامعة الجزائر 2.
12. أحمد موسى بدوي (2009): ما بين الفعل والبناء الاجتماعي، بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو، مقال علمي منشور بمجلة إضافات، العدد رقم 8.
13. سليمان الضاه: تعريف الممارسة مسترجع من الموقع www.aranthropos.com، تاريخ الإطلاع 2020/12/01، الساعة 20:08.

14. ربيعة تمار (2020): المجالات الاستهلاكية وإنتاج التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1.
15. مأمون طربية (2011): علم الاجتماع في الحياة اليومية، قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة، ط1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
16. محمود حسن اسماعيل (2003): مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، مصر، دار العالمية للنشر والتوزيع.
17. ماجد رجب العيد سكر (2011): التواصل الاجتماعي أنواعه، ضوابطه، آثاره، معوقاته، دراسة قرآنية موضوعية، مذكرة ماجستير منشورة في التفسير وعلوم القرآن، قسم التفسير وعلوم القرآن الجامعة الإسلامية، غزة.
18. حمزة سلمان جاسم المعموري، أميرة جليل احمد (2009): العمارة والمجتمع، مقال علمي في مجلة The Iraqi Journal For Mechanical And Material Engineering, Special Issue، جامعة بابل، العراق.
19. التكافل الاجتماعي، مسترجع من الموقع www.sotor.com ، تاريخ الإطلاع 2020/12/06، الساعة 22:45.
20. زينب بوشريف (2009): الوظيفة الدينية للوقف وعلاقتها بالتكافل الاجتماعي، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
21. شويشي زهية (2006): مجتمع القصور دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية لقصور مدينة تقرت، تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة.
22. Jean-yves Authier (sans année) : Les pratiques sociales de Copréence dans les espaces résidentiels : Mixité et proximité : revue de diversité social : ségrégation urbaine mixité, France.
23. Christine Lefévrier (sans année) : Pratiques de logeurs, de la mixité aux processus de regroupements, revue de diversité sociale, ségrégation urbaine mixité, France.